الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
12 December 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53355 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (تابع) (A/62/71-E/2007/46, A/62/122 and A/62/168)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (تابع) (A/62/61-E/2007/7, A/62/61/Add.1-E/2007/7/Add.1, A/62/132, A/62/132/Add.1, A/62/154, A/62/157, A/62/357 and A/C.3/62/L.4)

(ج) **متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (تابع) (A/62/131 and A/62/131 /Corr.1)

١ - **السيدة زهانج** دان (الصين): قالت إن زيادة فرص العمل عنصر هام في الاقتصاد العام للصين والسياسات التنمية الاجتماعية فيها. فالحكومة الصينية تولي اهتماماً بالغاً بالتدريب المهني وإعادة تشغيل الموظفين المسرحين، في الوقت الذي تسعى فيه باستمرار إلى تحسين نظام التأمين ضد البطالة. فبفضل النمو الاقتصادي السريع في الصين، استطاع خمسة ملايين عاطل أن يعودوا إلى العمل في العام الماضي، وأصبح معدل البطالة يقف الآن عند ٤,١ في المائة، أي دون المعدل العالمي. وقالت إن حكومتها بذلت جهداً هائلاً لتحسين نظام الضمان الاجتماعي بهدف الوصول في عام ٢٠٢٠ إلى نظام يغطي جميع سكان الريف والحضر. وهو ما سيعطي الصين أكبر نظام للضمان الاجتماعي في العالم، حيث سيغطي ٢٠ في المائة من سكان العالم.

٢ - وقالت إن الشيخوخة مشكلة عويصة في الصين، وأن المحافظة على حقوق ومصالح المسنين تمثل تحدياً كبيراً. ففي خلال العشرين عاماً الماضية وضع عدد كبير من القوانين واللوائح، كما نفذ العديد من البرامج المتعلقة بالمسنين، الأمر الذي أوجب إطاراً لنظام قانوني وسياسات شاملة للمسنين. وأعربت عن أملها في أن يؤدي استعراض خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة إلى إرساء أساس للعمل مستقبلاً في بلدها حول هذه المسألة. كما أعربت عن أملها في أن يؤدي اعتماد الاتفاقية المعنية بحقوق المعوقين إلى تنفيذ أكثر شمولاً لبرنامج العمل العالمي بشأن المعوقين.

٣ - **السيدة جندي** (مصر): قالت إن التنمية الاجتماعية لها أولويتها في مصر، وأبرزت أهمية التمتع الكامل لجميع السكان بهذه التنمية، وعلى الأخص في البلدان النامية.

٤ - وأضافت أن العمالة الكاملة وظروف العمل اللائقة للجميع، يمثلان حجر الزاوية في القضاء على الفقر والتكامل الاجتماعي. فارتفاع معدلات البطالة حول العالم في العقد الأخير قد زاد من الفقر وتسبب في التفكك الاجتماعي، ليشجع تزايد الهجرة من جانب القوة العاملة في العالم واستنزاف العقول من البلدان النامية، بالإضافة إلى زيادة التطرف والعنف والجريمة. وعلى ذلك فإن مكافحة البطالة ضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي. ورغم ذلك، فإن البطالة لا يمكن التغلب عليها دون معالجة أسبابها الجذرية، ومن بينها الديون الخارجية، والأمراض المتوطنة، وسوء التعليم، والأيدي العاملة غير المؤهلة، وانخفاض الإنتاجية.

٥ - واستطردت تقول إن القارة الأفريقية حاولت معالجة هذه المشكلة بتنفيذ إعلان واجادوجو وخطة العمل المعنية

بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر اللذين اعتمدا عام ٢٠٠٤. ورغم ذلك، فإن المجتمع الدولي عليه نفس المسؤولية التي على البلدان النامية في تعزيز الجهود نحو تحقيق مستويات أعلى للتنمية الاجتماعية، والعمالة الكاملة، وظروف العمل اللائقة للجميع. فعليه دور في النهوض بقدرة أفريقيا على خلق فرص عمل، وتحسين مهارات مواردها البشرية، ودعم بلدانها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالبلدان النامية–لاسيما تلك الموجودة في أفريقيا–بحاجة إلى مساعدتها في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية قطرية من أجل تعزيز قطاعات الإنتاج التي يمكن أن تستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، وعلى الأخص من الشباب. فالأمر بحاجة إلى زيادة الموارد المادية الوطنية والدولية، سواء من خلال المساعدات الرسمية للتنمية أو من خلال الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٦ - واستطردت تقول إن المساعدات ينبغي أن تقدم بالذات إلى المشروعات الصغيرة، التي تعتبر مصدر رئيسياً لفرص العمل. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لضمان الحد الأدنى من الأجور والمحافظة على صحة العمال وسلامتهم باعتبار ذلك شروطاً ضرورية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي، اللذان يتهددان بسبب الانخفاض الهائل في المساعدة الرسمية للتنمية، حتى يمكن النهوض بالخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية في أفريقيا.

٧ - ومضت تقول إن مصر تحاول المحافظة على معدلات البطالة عند حدها الأدنى عن طريق سياسات وطنية شاملة تهدف إلى زيادة جودة التعليم بحيث يصل إلى المستويات العالمية، وتوفير التدريب في المجالات الضرورية للتنمية. وقد حققت خطوات ملموسة نحو المساواة بين الجنسين في فرص العمل، كما دعمت المشاريع الصغيرة، وشجعت الشراكة في الأعمال بين الحكومة والقطاع الخاص والعمال، وأدخلت تحسينات على الخدمات الاجتماعية والصحية التي تقدم للعمال، وكل ذلك في إطار إستراتيجية طموحة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي تقوم على مفاهيم الشراكة الاجتماعية والاندماج في المجتمع، والتنوع، والجهود المشتركة.

٨ - **السيد إهرلينغ** (السويد): تحدث كممثل لشباب السويد، وقال إنه ينبغي النظر إلى الشباب كنبع للابتكار والتنمية والنمو الاقتصادي. فنصف سكان العالم دون السادسة والعشرين من العمر. وعلى كل إنسان أن يلاحظ الأهمية الكامنة في هذه المعلومة. فشباب العالم يستحقون أن يكونوا ضمن المجتمع وأن يتحكموا في مصيرهم. وبإمكان المنظمات التي يقودها الشباب أن تحقق لهم هذه السيطرة.

٩ - وأضاف أن أكبر تحد يواجه جيله هو تغير المناخ. وأنه باعتباره ممثلاً لشباب بلده، يشعر بالفخر لجهود السويد في تشجيع ميثاق جديد للمناخ العالمي. فالأجيال الحالية والقادمة بحاجة إلى اتفاق أقوى من بروتوكول كيوتو. ومنظمات الشباب السويدي سوف تستفيد من جهود الحكومة بدعوة الشباب الشقيق إلى مؤتمر عالمي بشأن المناخ والأمن. وأعرب عن أمله في أن يكون ذلك الخطوة الأولى نحو إشراك الشباب في صياغة حلول عالمية لتغير المناخ.

١٠ - واستطرد يقول أن البطالة بين الشباب تمثل تحدياً هائلاً لجميع البلدان، بغض النظر عن موقعها أو حالتها الإنمائية. فالبطالة تؤدي إلى الاغتراب والضياع الاجتماعيين. فالشبان الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة يحتاجون أحيانا إلى دعم خاص، مثل التعليم غير الرسمي والتدريب المهني، باعتبارهما استكمالا للتعليم الرسمي. وأوضح أن بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تساعد الشباب على تحقيق إمكانياتهم بإعطائهم الخبرة بتشغيلهم في القطاع الذي لا يسعى إلى تحقيق ربح. والذي يمكن الاستفادة منه فيما بعد في وظائف المؤسسات التجارية.

١١ - وأردف قائلا إن المجتمع العالمي أصبح حقيقة، وأن سياسات تأشيرات الدخول عفا عليها الزمن لا ينبغي أن يسمح لها بمنع الناس من السفر من أجل العمل أو البحث عنه في بلدان أخرى. فالحق في حرية الحركة منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا ينبغي أن يتعارض مع الأمن الوطني للدول. ومع ذلك فإن بعض السكان يعبرون الحدود لا للعمل أو قضاء العطلة، وإنما ليحتفظوا بحياتهم. فبعضهم يهرب من بلدان يقتل فيها الإنسان لا لسبب سوى أنه يحب إنساناً من نفس جنسه. ولذا فإن السلوك الجنسي لأي إنسان ينبغي أن يعتبر مبرراً للجوء.

١٢ - وفي ختام كلمته قال إن العالم لا يستطيع أن يمضي قدماً مضيعاً شبابه. فالشباب هم مفتاح التنمية. واقترح أن تعتمد الدول الأعضاء أغراضا وأهدافاً لمجموعة ''الشباب والاقتصاد العالمي''، كما وردت في برنامج عمل الشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده.

١٣ - **السيدة روم** (سويسرا): تحدثت كممثلة لشباب سويسرا وقالت إن تحقيق إمكانات الشباب في الاقتصاد العالمي تعني ضمان حقهم بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالأخص ثلاثة منها. أولها، أن لكل إنسان الحق في مستوى معيشة لائق، رغم أن ما يقرب من نصف شباب العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وأنهم لا يعيشون كلهم في البلدان النامية. ففي سويسرا على سبيل المثال، فإن نصف من يحصلون على مساعدة اجتماعية هم من الأطفال والشبان. وأوضحت أن محاربة فقر الشباب ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو لمصلحة المجتمعات، حيث أن ذلك يساهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ودعت البلدان إلى ضرورة الاعتراف بمشكلة فقر الشباب، وجمع بيانات عنها، واتخاذ إجراء لضمان تمتع الشباب بحقهم في مستوى معيشي لائق، وعلى الحكومات أن تعمل من أجل ذلك بالتعاون مع الشباب أنفسهم، الذين يريدون أن يكونوا شركاء على قدم المساواة في تنمية مجتمعاتهم.

١٤ - وثانيها، أن جميع الشباب لهم الحق في التعليم، باعتباره أمراً ضرورياً إذا كان لهم أن يكونوا أعضاء ناجحين في المجتمع. ومع ذلك ففي بعض أنحاء العالم تحرم البنات والشبان في أغلب الأحيان من التعليم، كما أنه في كثير من البلدان الأوروبية يحرم أطفال الغجر من الجنسين من فرص التعليم العادلة. وثالثها، أنه ينبغي للشباب أن يتمتعوا بحقهم في الحماية الاجتماعية. وفي البلدان النامية، هناك ٨٥في المائة تقريباً من الشباب يعملون في القطاع غير الرسمي، حيث يتعرضون بشدة للاستغلال ولظروف العمل الخطرة. وقالت إنه بإمكان مشروعات التأمين الصغيرة أن توفر الرعاية الاجتماعية، بمساعدة الشبان على كسر الحلقة المفرغة للفقر والضعف.

١٥ - وطالبت بسن قوانين تضمن حقوق الشباب في مستوى معيشة لائق وفي التعليم والحماية الاجتماعية، بما في ذلك التشريعات التي ترغم الجهات التي لا تتمتع بمقومات الدولة مثل الشركات الدولية والمؤسسات المالية على الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية. كما أنه لابد من بذل جهد خاص للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد البنات والفتيات وغيرهن من المجموعات الضعيفة والمهمشه. وفي ختام كلمتها قالت إن برنامج العمل العالمي للشباب هو صك لتحقيق حقوق الشباب، وإن لم يغطي كل المجالات الرئيسية التي لها أهميتها اليوم. ولذا فإنها تدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد الملحق المقترح لهذا البرنامج العالمي (A/C.3/62/L.4).

١٦ - **السيد روميرو-مارتينيز** (هندوراس): لاحظ أن أمام اللجنة العديد من المسائل الهامة، وكلها تستحق أقصى قدر من اهتمام الدول الأعضاء. فمن بين هذه المسائل حماية حقوق الإنسان للاجئين، كما جاءت في الإعلان الوزاري

لمجموعة الـ٧٧ الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. فالمهاجرون بشر يهاجرون في أغلب الأحيان بحثاً عن حياة أفضل، وهم يستحقون الاحترام والتضامن الكاملين. ومن بين المسائل الأخرى الفقر والعمل على مكافحة البطالة. ومع ذلك، فإن هناك مسألة أخرى تستحق أقصى قدر من الاهتمام وهي الوقاية من مرض الايدز وعلاجه. ولابد من التغلب على عدم المبالاة بهذه المشكلة، وزيادة الجهود الدولية لمعالجتها. وأوضح أن السيدة الأولى في بنما تتزعم ائتلافا عالميا من السيدات الأوليات في العالم للعمل على تحقيق ذلك.

١٧ - وأعلن أن وفد بلاده يؤيد تأييداً تاماً الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين والمحافظة على حقوق المرأة. وأضاف أن الأمم المتحدة ينبغي أن ترفع راية التنفيذ الكامل والفعال لحقوق المرأة في كل ركن من أركان العالم. كما أن التزام الدول تجاه الأسرة ينبغي أن يكون التزاماً مطلقاً. واحتياجات الأمهات والأطفال-التي لا انفصام بينها- وكذلك احتياجات المسنين والمعوقين هي حقائق ملموسة تتطلب عملاً سريعاً وواضحاً. والشباب يمثلون حاضر ومستقبل عالم أفضل، ويستحقون اهتماماً خاصاً، وهو ما تستحقه أيضا حماية حقوق السكان الأصليين.

١٨ - ومضى يقول إنه باعتباره رئيساً للمجلس التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، يسعده أن يقول أن المعهد بدأ يتغلب على مصاعبه المالية، ومع ذلك فقد حث الدول الأعضاء على مواصلة دعمها للمعهد عن طريق المساهمات الطوعية باعتبارها شريان الحياة للمعهد.

١٩ - **السيد ديل روزاريو كابالوس** (الجمهورية الدومينيكية): تحدث نيابة عن مجموعة ريو، وقال إن العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع هما عنصران أساسيان للتنمية، وبالتالي ينبغي إعطاؤهما الأولوية في التعاون الدولي. وأضاف أن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو ملتزمون بتحقيق هذين العنصرين، لذا فقد قاموا بوضع سياسات واستراتيجيات وطنية، مثل الحوار الاجتماعي كآلية لا غنى عنها لتشجيع التوصل إلى التزامات وتوافق في الآراء. وأعلن أن البطالة واحدة من الأسباب الرئيسية للفقر، ولكن أعداد العمال الفقراء تبين بوضوح أن فرصة العمل وحدها ليست كافية لضمان مستوى معيشة لائق.

٢٠ - ومضى يقول إن إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي مازال أكثر الأقاليم اتساماً بعدم المساواة على ظهر الأرض. فرغم أن أغلب بلدانه من بلدان الدخل المتوسط، فإن قسماً كبيراً من سكانه مازالوا يعيشون في ظل الفقر. وفي الوقت الذي تتخذ فيه هذه البلدان خطوات لمعالجة هذه المشكلة، لكي تحقق النتائج المرجوة، فإن على المجتمع الدولي أن يضع استراتيجيات فعالة لتشجيع النمو الاقتصادي، مثل تحسين المنافسة العادلة عن طريق إلغاء الدعم وغيره من التشوهات الموجودة في التجارة الدولية. وأوضح أن في أمريكا اللاتينية الآن تعاوناً استراتيجياً متزايداً فيما بين البلدان في عدد كبير من المجالات المرتبطة بالتنمية، عن طريق التعاون التقني، وتبادل أفضل الأساليب، والأدوات الأخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فالعولمة أرغمت البلدان على التعاون معاً لحل المشكلات المشتركة، وعلى مواصلة ابتكار آليات للتعاون الدولي. وأضاف أن مجموعة ريو تعلق اهتماماً كبيراً على التزام البلدان المتقدمة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمعونة الرسمية للتنمية.

٢١ - وأردف قائلا إن القطاع الخاص والمجتمع المدني لابد أن يشاركا بصورة أكبر في تصميم وتنفيذ استراتيجيات لا تهدف إلى القضاء على الفقر والجوع فحسب، بل وتعالج أيضا المشكلات الأخرى التي تؤثر على المجموعات الضعيفة، وعلى الأخص الأطفال والشباب، والمسنين، والمعوقين،

والمهاجرين، والسكان الأصليين. فالبطالة بين الشباب مازالت تمثل تحدياً رئيسيا ينبغي أن يرد عليه المجتمع الدولي بإيجاد بدائل مبتكرة وفعالة كتلك التي جاءت في تقرير الأمين العام (A/61/122) بما في ذلك إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتشكيل تعاونيات كوسائل لخلق فرص عمل.

٢٢ - وأعلن أن مجموعة ريو تؤيد تأييداً تاماً خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، وكرر التزامها بحماية حقوق وكرامة المعوقين، مرحباً باعتماد اتفاقية حقوق المعوقين وبروتوكولها الاختياري. وأخيرا قال إن مجموعة ريو تقر بأهمية إسهام المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية وبلدان المهجر، وتدعو جميع الدول إلى ضمان حماية حقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين بغض النظر عن أوضاعهم المتعلقة بالهجرة.

٢٣ - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن هناك برنامجاً طموحاً للتنمية الاجتماعية يجري تنفيذه في قطر، ويركز على تنمية الموارد البشرية واحترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين. وأوضحت أن المجالات التي تحظى باستثمارات متزايدة في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية تشمل الأسرة، والشباب، والمسنين، والمعوقين.

٢٤ - واستطردت تقول إن برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة ينبغي أن يركز بصفة أساسية على تحسين القدرات الوطنية على وضع سياسيات للأسرة، من خلال التعاون بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وغيرها من العناصر الفاعلة ذات الصلة، من أجل الإسهام بهذه الطريقة في تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة. وأعلنت أن قطر سوف تقدم مشروع قرار بشأن الأسرة في الدورة الحالية، وهو المشروع الذي يسعى إلى تشجيع تنمية القدرات وإلى إيجاد توافق في الآراء بديلاً عن الانقسام السياسي.

٢٥ - وأعلنت أن قطر أنشأت مؤخراً معهد الدوحة الدولي لدراسات الأسرة وتنميتها، بغرض معالجة المسائل موضع الاهتمام الدولي ودعم مبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بالأسرة. ويسعى المعهد إلى التركيز على التدابير العملية للتنمية التي تفيد جميع البلدان بغض النظر عن ايديولجيتها.

٢٦ - وفيما يتعلق بالشباب، قالت إن وفدها يتفق مع التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/62/61) بشأن ضرورة وضع سياسات وطنية للشباب وسوق العمل، وتحديد الأولويات الوطنية التي تحتاج إلى إجراءات معينة. وأعلنت أن قطر قد وضعت إستراتيجية وطنية للشباب للفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣، وأن هذه الإستراتيجية صممت بحيث تحقق هذه الأهداف، مستفيدة في ذلك من الجهود التي تبذل منذ عام ٢٠٠٦.

٢٧ - واختتمت كلمتها قائلة إن تقارير الأمين العام المتعلقة بالتنمية الاجتماعية تؤكد عن حق ضرورة بناء القدرات على المستوى القطري. وأوضحت أن قطر تقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع برامج الأمم المتحدة ذات الصلة بالأسرة والشباب والمسنين، لاسيما في مجال التنمية المؤسسية.

٢٨ - **السيدة جاهان** (بنغلاديش): رحبت بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/62/122، ولكنها قالت إنه من المؤلم ملاحظة أن التقدم الذي حدث في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي لزيادة فرص العمل والحد من الفقر كان غير كاف. وأضافت أن أحوال فقراء الريف وهؤلاء الذين يفتقرون إلى الرعاية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي، وعلى الأخص النساء، بحاجة إلى مزيد من الاهتمام.

٢٩ - ومضت تقول إن زيادة حركة الأيدي العاملة قد أصبحت إحدى سمات الاقتصاد العالمي التي لا مفر منها، ولابد أن تكون السياسات في هذا المضمار شاملة ومستجيبة

اجتماعياً. فبالنسبة لكثير من البلدان النامية، بما فيها بنغلاديش، فإن هجرة العمالة المؤقتة تساعد على تخفيف وطأة الفقر. ونظراً للعلاقة الوثيقة بين الهجرة والتنمية، فإن الأمر بحاجة إلى تجديد الجهود الدولية لتيسير حرية حركة الأيدي العاملة. وأعربت عن أملها في هذا الصدد في إعطاء دفعة لمفاوضات الطريقة الرابعة في منظمة التجارة العالمية.

٣٠ - ومضت تقول إن بنغلاديش مازالت ملتزمة بتحقيق تقدم في جميع مجالات التنمية الاجتماعية، تمشيا مع الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية للألفية. وبشكل خاص، فقد بدأت بنغلاديش في تنفيذ برنامج استراتيجي من ثمان نقاط للإسراع بإجراءات الحد من الفقر، في إطار ورقة إستراتيجية الحد من الفقر التي تغطي مجالات العمالة، والتغذية، والتعليم، والإدارة المحلية، وصحة الأمهات، والصرف الصحي والمياه النظيفة، والعدالة الجنائية، وعمليات الرصد. وأضافت أن بنغلاديش تطبق نهجاً إنمائياً محوره البشر، يضم في طياته العمل العام، والمبادرات الخاصة، وتعبئة المجتمعات المحلية.

٣١ - وأردفت تقول إن الحكومة والمجتمع المدني في بنغلاديش يقران بالدور المحوري للأسرة في التنمية. فالبرامج المختلفة لتخطيط الأسرة أدت إلى تحسينات في صحة الأمهات وإلى انخفاض كبير في معدلات الإنجاب ومعدلات وفيات الأطفال. كما أن القروض الصغيرة التي منحت لأكثر من ١٢ مليون شخص ساهمت في الحد من الفقر. وأعلنت أن بنغلاديش يسعدها أن تتقاسم تجربتها في هذا الصدد مع أي دولة مهتمة بهذا الموضوع. كما أنها على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرات من جانب الأمم المتحدة تتعلق بقضايا الأسرة، تمشياً مع التوصية الواردة في الوثيقة A/62/132. وأضافت أن التعاون الدولي، إلى جانب بناء القدرات على المستوى القطري ومن خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المعني بالأنشطة الأسرية، يمكن أن يساعدا في تحقيق أهداف السياسات الأسرية.

٣٢ - وقالت إن بنغلاديش قد وقعت اتفاقية حقوق المعوقين وأنها بسبيلها إلى التصديق عليها. ولكن البلدان النامية سوف تحتاج بصورة ملحه إلى دعم تقني ومالي من المجتمع الدولي لكي تنفذ هذه الاتفاقية تنفيذا كاملاً. فهناك نحو ٩٠في المائة من الأطفال المعوقين في البلدان النامية لا يستطيعون الانتظام في الدراسة. ولذا فمن الضروري إدراج قضايا المعوقين في التيار الرئيسي لبرنامج التنمية الدولية. وأعلنت أن بنغلاديش لديها سياسة وطنية للمعوقين كما أنها اعتمدت قانون رعاية المعوقين في عام ٢٠٠١. وأعلنت أن الحكومة قد اتخذت عدداً من الخطوات لتحسين أحوال المعوقين، بما في ذلك تخصيص حصة لهم على جميع مستويات الخدمة المدنية، وتقديم المساعدات المالية لهم، وتوفير برامج ومرافق للتعليم المتخصص.

٣٣ - واستطردت تقول إن الشيخوخة مازالت مشكلة كبيرة في البلدان النامية، وأن التعاون الدولي وبناء القدرات مسألتان حيويتان للتنفيذ الكامل لخطة عمل مدريد. وسياسات ''الشيخوخة النشطة'' يمكن أن تفيد في الإبقاء على المسنين ضمن القوى العاملة بحسب قدراتهم وافضلياتهم ولكن البلدان النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لهذه المبادرات، ولذا فإن للتعاون التقني فيما بين الدول الأعضاء أهميته البالغة. وأوضحت أن في بنغلاديش ما يقرب من خمسة ملايين نسمة فوق الستين من العمر. وأن وزارة الرعاية الاجتماعية تعمل على تنفيذ العنصر الخاص بالقضاء على الفقر من خطة عمل مدريد، بما في ذلك عن طريق وضع خطط للتقاعد.

٣٤ - واستطردت تقول إن الأمية بين الشباب، وعلى الأخص بين الفتيات، تعتبر مشكلة خطيرة. وأعلنت أن

بنغلاديش قد خصصت الجزء الأكبر من ميزانيتها للتعليم، وهو تعليم مجاني حتى الصف الثاني عشر، وذلك لتحسين أحوال ٤٥ مليون شاب يعيشون في بنغلاديش. وقالت إن بنغلاديش حققت المساواة بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية، بما يتمشى مع الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه أصبح لديها أعلى معدل قيد في المدارس الابتدائية في العالم النامي. كما أعلنت أن الجهود تبذل الآن لتشجيع تعليم الكبار والتعليم غير الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة تبنت سياسة وطنية للشباب تتمشى مع برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعدها. وأضافت أن وفد بلادها يؤيد ملاحظات الأمين العام التي جاءت في الوثيقة A/62/168 بشأن ضرورة تشجيع فرص العمل أمام الشباب. وقالت إنه في هذا الصدد لابد من إتباع سياسات لتقليل الفوارق في الدخل، وتشجيع الأمن الوظيفي، والتوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي.

٣٥ - واختتمت كلمتها بقولها إن التنمية الاجتماعية هي مسؤولية جماعية على المستوى الوطني والدولي على السواء. ولذا فإن على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لاستكمال المبادرات الوطنية عن طريق إشراك جميع أصحاب المصلحة.

٣٦ - **كبير الأساقفة مليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أكدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، ضرورة محاربة الأسباب الجذرية للفقر، والحد من الفوارق والتهميش، وتحقيق التكامل الاجتماعي الكامل. ثم تحول تركيز المداولات الدولية إلى العمل العالمي من أجل القضاء على الفقر المدقع من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة المساواة في العلاقات المالية والتجارية، والعوامل المختلفة التي تولد الفقر أو تزيد من حدته.

٣٧ - وأضاف أنه رغم أهمية هذه المداولات، فإنه ينبغي أن نتذكر أن السياسات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن السياسات الاجتماعية إذا كان لأهداف أي منهما أن تتحقق. فالسنوات التي مضت منذ انعقاد قمة كوبنهاغن قد شهدت زيادة في التفاوت بين الأغنياء والفقراء وبين البلدان المتقدمة والنامية، بل وداخل البلد الواحد. وبشكل عام، فإن عائدات النمو الاقتصادي العالمي لم تصل إلى الفئات الأفقر في المجتمع.

٣٨ - وأعلن أن عدداً قليلاً من البلدان قد حقق التوازن السليم بين النجاح في الاقتصاد العالمي وبين الحفاظ على الحماية الاجتماعية. ففي كثير من البلدان، سواء الفقيرة أو الغنية، ظهرت أشكال جديدة من الفقر، مثل فقدان العلاقات الاجتماعية والشبكات التي تربط المجموعات الضعيفة. وأضاف أن قمة كوبنهاغن قد تنبأت بهذه المشكلات، ولهذا السبب فإن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاجن مازالا قائمين .

٣٩ - واستطرد قائلا إنه بينما تقع مسؤولية العدل الاجتماعي على عاتق الحكومات، فإن للمجتمع الدولي دوراً في إيجاد ظروف تجارية ومالية مواتية للنمو أمام جميع الاقتصادات الوطنية، بمساعدة البلدان على وضع سياسات تفيد المحرومين وتشجع التضامن بين الفقراء وتمكينهم.

٤٠ - ومضى يقول إن التعليم يشكل الأساس لجميع السياسات الاجتماعية. فقيمته تتعدى التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الأساسية: فهو يمكن الأفراد والجماعات من إقامة علاقات على أساس من الاحترام المتبادل. كما إنه يدعم العمل في محاربة الفساد الذي يقلل الفرص الاقتصادية لأشد الناس فقراً، ويساعد في قيام إطار قانوني يسمح بتنمية المشروعات الحرة، في الوقت الذي يحمي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

٤١ - واختتم كلمته قائلا إن القضاء على الفقر وتمتع الجميع بالحقوق الاجتماعية الأساسية، يشكلان التزاماً أخلاقيا، ولذا ينبغي أن يكونا هدفين لجميع السياسات الاقتصادية والإنمائية، واعتبارهما أيضا مقاييس لنجاح وفشل هذه السياسات.

٤٢ - **السيدة اروماء** (فنلندا): تحدثت بصفتها ممثلة لشباب فنلندا، وقالت إن الشباب يسهمون إسهاما رئيسياً في التنمية، وينبغي أن يكون لهم دور ايجابي في مكافحة تغير المناخ من أجل عالم الغد، الذي يشكله صناع القرار اليوم. فلا ينبغي أن تتاح لهم الفرص للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم فحسب، بل وأن تتاح لهم فرص الحصول على التعليم والعمل. فبالإضافة إلى التعليم الرسمي، يوفر التعليم غير الرسمي عن طريق منظمات الشباب المهارات التي تلزمهم لتحمل مسؤوليتهم في مجتمعاتهم. ولكن البطالة قد تعوق اندماجهم في المجتمع. ولذا فإن على المنظمات الدولية والحكومات الوطنية ومنظمات الشباب أن تتعاون معاً لتحديد الطرق والسبل الواضحة لإحراز تقدم على هذه الجبهة. وقالت إن شبكة توظيف الشباب التي أنشأها الأمين العام والمجموعة الاستشارية للشباب المنبثقة عنها، يعتبران نموذجا طبياً لمثل هذا التعاون.

٤٣ - وأكدت أن مشاركة الشباب لا ينبغي أن تقتصر على عدد محدود من سعداء الحظ، داعية جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالالتزامات الموجودة في إطار برنامج العمل العالمي للشباب. وأخيراً، حثت هذه الحكومات على اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة للتوصل إلى اتفاقية صارمة وملزمة للحد من الانبعاثات التي تهدد كوكب الأرض، من أجل حياة الأجيال القادمة.

٤٤ - **السيد يوسفي** (الجزائر): قال إن التقارير المختلفة من الأمين العام عن مسألة التنمية الاجتماعية تبين أن إعلان كوبنهاغن مازال وثيق الصلة بالموضوع، حيث أن أهدافه لم تتحقق بعد. فرغم حدوث بعض التقدم، فإن الفقر والبطالة مازالا يضران الكثير من أقاليم العالم، بل إنهما في بعض الحالات يشعلان العنف والتطرف الذي يهدد السلام والأمن العالميين.

٤٥ - وأضاف أن حكومته تنفذ عدداً من البرامج لمساعدة الشباب والخريجين الجدد والعاطلين، بهدف خلق مليوني فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى مشروع للقروض الصغيرة موجه أساساً إلى النساء. وقال إن هذه المبادرات بدأت بالفعل تعطي ثمارها: فمعدلات البطالة انخفضت من ١٧,٧في المائة إلى ١٢,٣في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغطية التأمين الاجتماعي الكاملة أصبحت الآن مضمونة لجميع العمال ومن يعولونهم. وأضاف أنه في الوقت الذي تتحمل فيه الحكومة المسؤولية الأولية عن توفير العمالة الكاملة وظروف العمل اللائقة للجميع، فإن للتعاون الدولي أيضا دوراً مهماً في مكافحة الفقر وإزالة الفوارق، بتشجيعه لنظام تجاري عادل، وبيئة مواتية للاستثمار، وحرية الحركة للأشخاص ورؤوس الأموال.

٤٦ - وأردف قائلا إن مشكلة الشيخوخة تؤثر على البلدان النامية والمتقدمة على السواء، وأصبح من المتوقع أن تزداد حدتها في السنوات القادمة. ولذا فإن حالة المسنين الذين يواصلون المساهمة في المجتمع حتى بعد توقفهم عن العمل، ينبغي أن تظل مسألة لها أولويتها.

٤٧ - وأضاف أن المعوقين مازالوا يواجهون تمييزاً يعوق اندماجهم الاجتماعي. ولذا فإن اتفاقية حقوق المعوقين تعتبر تطوراً يستحق الترحيب سوف يساعد في تحسين أحوال المعوقين ويحميهم من التفرقة. واختتم كلمته قائلا إن الجزائر

تفخر بأنها كانت من بين أوائل الموقعين على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري.

٤٨ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): قالت إن حكومتها ملتزمة بأهداف التنمية الاجتماعية كما جاءت في مؤتمر قمة كوبنهاغن والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، وأنها تطبق سياسات تهدف إلى الجمع بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. وأضافت أن برنامج ''الجوع بدرجة صفر'' هو برنامج يهدف إلى القضاء على الجوع والحد من الفقر، في الوقت الذي ساعد فيه برنامج تحويل الدخل المسمى ''محفظة الأسرة'' في انتشال ١١ مليون أسرة من دائرة الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أشكالاً جديدة من القروض الاستهلاكية أتاحت ائتماناً لأجزاء كبيرة من السكان للمرة الأولى. فمثل هذه المبادرات تساعد في بناء مجتمع أكثر عدالة وشمولا، كما أنها تساهم في النمو الاقتصادي. وأعلنت أن البطالة قد وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٩٧، وأن البرازيل نجحت في إيجاد أكثر من ٨ ملايين فرصة عمل خلال السنوات الأربع الماضية. كما أن أعداد السكان المتضررين من الفقر قد انخفضت بصورة كبيرة، وأن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية على وشك التحقق في البرازيل، أي قبل موعده بعشر سنوات.

٤٩ - واستطردت قائلة إن البرنامج الوطني لإدماج الشباب سوف يساعد ٤ ملايين شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و٢٩ عاماً ممن تركوا مدارسهم بمؤهلات محدودة، بتزويدهم بدعم مالي لاستكمال تعليمهم الرسمي الأساسي والحصول على تدريب مهني. كما أعلنت انه طبقاً لبرنامج ''الجامعة للجميع'' الذي وضع عام ٢٠٠٤، حصل أكثر من ١٦٠ ألف طالب على منح دراسية في عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ١٨٠ ألف سيحصلون عليها في عام ٢٠٠٨.

٥٠ - وأردفت تقول إن البرازيل سنت تشريعاً في عام ٢٠٠٣ بشأن حقوق من هم فوق الستين من العمر. كما أن خطة الحكومة للمسنين تشمل العمل على منع العنف وتشجيع الاندماج الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أكثر من مليون برازيلي فوق سن الخامسة والستين يتلقون علاوات لتكملة دخل أسرهم.

٥١ - وأعلنت أن البرازيل تنوي استثمار أكثر من بليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة في برامج لمصلحة ٢٤ مليون معوق، مثل برنامج توفير مرافق التعليم الخاصة. كما أعلنت أنه من المتوقع أن يصدق الكونغرس على اتفاقية حقوق المعوقين وبروتوكولها الاختياري في القريب العاجل.

٥٢ - ومضت تقول إنه بروح من التعاون الدولي، أطلقت البرازيل في عام ٢٠٠٤ مبادرة لمكافحة الجوع والفقر، بالتعاون مع فرنسا وشيلي واسبانيا. وكانت أول نتائج هذه المبادرة إقامة مرفق دولي لشراء الأدوية، يهدف إلى توفير فرص الحصول على الأدوية بأسعار مخفضة لمرضى الايدز والملاريا والسل.

٥٣ - وعملاً بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، دعت البرازيل إلى مشاركة عالمية حقيقية للتغلب على العقبات الهيكلية أمام النمو والتنمية. فالحكم السليم لن يكفي للحد من الفقر. وينبغي دعم الجهود الوطنية للبلدان الأفقر بواسطة المساعدة الرسمية للتنمية من البلدان المتقدمة، والسماح بالدخول إلى أسواقها، إلى جانب هيكل مالي موات للتنمية بصورة أكبر.

٥٤ - **السيد راتشيكوف** (بيلاروس): قال إن أهمية التنمية الاجتماعية في عمل الأمم المتحدة قد برز في كثير من الوثائق الهامة، مثل نتائج مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥. وفي نفس الوقت، فإن الظروف الاجتماعية تتفاوت من بلد إلى أخر، وبالتالي فإن المقاييس الوطنية لتشجيع التنمية الاجتماعية

مطلوبة أيضا. وأضاف أن البطالة والتفرقة الاجتماعية من أهم العقبات أمام التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، قائلا إنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من جانب الدول.

٥٥ - وأضاف أنه منذ أكثر من عشر سنوات وحكومته تنفذ سياسة لتشجيع النمو الاقتصادي مع الوفاء في نفس الوقت بالاحتياجات الاجتماعية للسكان. فالناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل يربو على ١٠في المائة سنوياً، مع وجود نظام سليم للرعاية الاجتماعية. واستطرد قائلا إنه طبقاً لتقرير أخير من اللجنة الأوربية، فإن بيلاروس تدخل ضمن أقل دول أوروبا من حيث نسبة البطالة، حيث لا تزيد الآن على ١في المائة، في الوقت الذي ترتفع فيه الأجور. وأعلن أن الجهود التي تبذل لخلق فرص عمل وتشجيع إقامة المشاريع تتركز الآن على المدن الصغيرة والمتوسطة وعلى المناطق الريفية، مع قيام عمليات تمويل المشروعات الصغيرة بدور رئيسي.

٥٦ - ومضى يقول إن التعليم والقضاء على الأمية عنصران رئيسيان في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. فالإنفاق السنوي على التعليم يصل إلى ٦في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز مستوى الإنفاق في كثير من البلدان المتقدمة. وأعلن أنه طبقاً لما جاء في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن حالة سكان العالم عام ٢٠٠٧، فإن بيلاروس تأتي ضمن أقل دول العالم من حيث نسبة الأمية فيها: فهي لا تتعدى ١في المائة بين النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن الخامسة عشرة، بينما تنخفض هذه النسبة إلى الصفر بين الرجال من نفس الفئة العمرية. وأوضح أن التعليم الثانوي مجاني في بيلاروس، وأن التعليم العالي متاح للجميع على أساس التنافس، وأن هناك تركيزاً خاصاً على ضمان المساواة في فرص التعليم لشباب الريف وشباب الحضر.

٥٨ - واستطرد قائلا إن السياسة الاجتماعية في بيلاروس تركز عادة على تدابير لرعاية المسنين، وعلى الأخص قدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية. فهناك أربعة قوانين وطنية وخمسة برامج محلية تنفذ الآن لتوفير الرعاية الاجتماعية ومستوى المعيشة اللائق للمسنين.

٥٩ - وفي ختام كلمته قال إن وفد بلاده يؤيد توصيات الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى مظله عالمية للرعاية الاجتماعية، وإلى أهمية توفير ظروف عمل لائقة للجميع عند صناعة أي سياسات اقتصادية واجتماعية.

٦٠ - **السيدة كوبرلي** (ألمانيا): تحدثت كممثلة لشباب ألمانيا، فقالت إن حدثين وقعا في عام ٢٠٠٧ وتركا أثراً في عقول شباب بلدها وشباب العالم بأسره، وهما مؤتمر قمة الثمانية الكبار، والوصول إلى منتصف الفترة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فطوال هذا العام، نظم الشباب اجتماعات قمة بديلة ليرفعوا أصواتهم بشأن المساواة، والقضاء على الفقر، وتوفير التعليم الأساسي للجميع. وهم يؤمنون بأن على الدول أن تسعى للرد على هذه التحديات بصورة متعددة الأطراف، وأن تفعل ذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة. كما أنهم لا يقبلون بأن يكون النجاح في التعليم الثانوي أو الجامعي مرهون بالخلفية الاجتماعية أو الأسرية، وهم يطالبون بفرص متساوية للجميع، وعلى الأخص للمعوقين من الشباب والمهاجرين والأقليات. فالغجر مثلا، مازالوا أكثر الأقليات تعرضاً للتمييز في أوروبا. واختتمت كلمتها بقولها إن الشباب سوف يستطيعون الاستفادة من إمكاناتهم ومن فرص العمل اللائق والمضمون، ومن التغلب على الفقر، لو أن الاستثمارات زادت في مجال التعليم الرسمي وغير الرسمي على السواء.

٦١ - **السيد ماك** (ألمانيا): تحدث كممثل لشباب ألمانيا قائلاً إن الشباب يريدون أيضا فرصاً متساوية للاستفادة من

العولمة وأوضح أن التبادل بين شباب العالم هو من أهم وسائل مكافحة العنصرية وإقامة السلام، ولكن القيود المفوضة على تأشيرات السفر لا تسمح إلا لأعداد محدودة بعبور الحدود بصورة قانونية. ومضى يقول إن الشباب هم أعظم مورد في العالم، ولكنهم بحاجة إلى تمكينهم. فهم ومنظماتهم خطوة تسبق في أغلب الأحيان عالم السياسة، وينبغي إعطاؤهم الفرصة للمشاركة في الحياة السياسية. وأضاف أن مشاركة الشباب في مداولات الجمعية العامة ينبغي أن تصبح نموذجاً لمشاركة الشباب على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

٦٢ - وحث الدول الأعضاء على زيادة جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وأن تصدق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفذها. كما دعا هذه الدول إلى الالتزام القوي لصندوق الشباب في موئل الأمم المتحدة، وشجع الحكومات على دعم العمل الذي تقوم به المنظمات التي يقودها الشباب في مجال التعليم غير الرسمي. واختتم كلمته بدعوة الوفود إلى اعتماد الملحق الخاص لبرنامج العمل العالمي للشباب، كما أوصى بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/C.3/62/L.4).

٦٣ - **السيد لورتزن** (الدانمرك): تحدث كممثل لشباب الدانمرك، قائلا إن التقدم الجماعي الذي أحرزته الدول الأعضاء باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يتسق ومسؤولياتها والوعود الصادرة عنها. فتحقيق هذه الأهداف يتطلب أدوات جديدة وأفكاراً جديدة، ولذا فإن الشباب عليهم دور ضروري في هذه العملية. فالأهداف مجرد بداية، لا نهاية، للعمل العالمي. فقد اتفق على هذه الأهداف لكي تخدم الأجيال القادمة، وهي لها أهمية خاصة للشباب، الذين سيكونون قادة العالم في الغد. فشباب اليوم هم بحق مواطنون عالميون، ولديهم الطاقة والحماس اللازمين لجعل العالم مكاناً أفضل، وهم يريدون تحمل المسؤوليات التي جاءت مع الفرص التي طرحتها العولمة. وقال إن منظمات الشباب في الدانمرك من مختلف الأطياف السياسية نحت جانباً خلافاتها الايديولجية-بدعم من الحكومة والبرلمان-لكي تتفق كلها على اقتراح للأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن يكون نموذجاً لجميع الدول الأعضاء. ودعا في ختام كلمته جميع الدول إلى التعاون مع الشباب ومن خلالهم لتحقيق هذه الأهداف، ومحاربة الفقر والمرض، وضمان التنمية والرخاء في العالم بأسره.

٦٤ - **السيد داكري** (ايطاليا): تحدث كممثل لشباب ايطاليا فقال إنه نظراً للمنافسة والهياكل الاقتصادية التي تتغير بسرعة، فإن هناك حاجة إلى ابتكارات مستمرة، لا في المجال الاقتصادي فحسب، وإنما على المستوى الاجتماعي والثقافي أيضا. فالشباب عليهم دور ايجابي في المجالين الوطني والدولي، وهم بحاجة إلى التدريب الرفيع المستوى من أجل ذلك. وأضاف أن المنظمات الدولية وضعت نموذجا في هذا الصدد، كما يتضح من مراكز التدريب العديدة في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في مدينة تورينو وبرنامج Erasmus في الاتحاد الأوروبي.

٦٥ - وأردف قائلا إن التعاون المؤسسي في التعليم مثله مثل القطاعات الأخرى، أمر ضروري من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن متابعة تنفيذ أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/62/122). وأضاف أن الحكومة الايطالية اعترفت مؤخراً بأهمية الترابط في سياسات الشباب وأنشأت وزارة بمسؤولية خاصة في هذا المجال، حيث تقوم بدور تنسيقي وتعمل في إطار خطة وطنية للشباب، تتناول الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للسياسات الخاصة بالشباب.

٦٦ - ومضى يقول إن السياسات الاقتصادية ينبغي أن تتجه بشكل خاص نحو الشباب، بدعم من القطاع الخاص،

حتى يمكن تيسير حصول الشباب على فرصة عمل، في الوقت الذي ينبغي على التعليم والتدريب أن يراعيا احتياجات سوق العمل. وقال إنه بناء على ذلك فإن الخطة الوطنية للشباب سعت إلى مساعدة الشباب على المشاركة في مجتمع المعلومات برأب الفجوة الرقمية وتيسير الاتصالات والدخول على شبكة الانترنت، ولاسيما عن طريق القروض الميسرة. ومضى يقول إنه بنفس روح دعم الإمكانات الابتكارية للشباب، فربما رأت الأمم المتحدة أن توصي بإنشاء صناديق مكرسة لتنمية مهارات الشباب في مجال التصميم وحبهم للابتكار. واختتم كلمته قائلا إن مشاركة ممثلي الشباب في مناقشات الجمعية العامة، ينبغي أن تشجع الدول الأعضاء على دعم المجالس والمنابر الوطنية للشباب، وأن تشرك الشباب في صناعة القرارات المتعلقة بقضاياهم.

٦٧ - **السيد البياتي** (العراق): أشار إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قائلا إن حقوق الإنسان هي أساس الوجود الإنساني. وهي حقوق عالمية ومترابطة لا انفصام لها، بل إنها محورية لكل ما تطمح الأمم المتحدة إلى تحقيقه في مجال السلام والتنمية. وأعلن أن حكومة العراق تسعى من جانبها إلى وضع سياسات إنمائية جديدة تهدف في نهاية الأمر إلى تعزيز الاقتصاد العراقي وتحقيق الرفاهية. كما أنها تسعى إلى تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر من خلال عدة تدابير للمساعدات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية للمناطق الريفية والمناطق النائية. ولكن هذه الخطط الإنمائية تقابلها عقبات بسبب الوضع الأمني في البلاد، وهو الوضع الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة. كما أن الأعمال الإرهابية للقاعدة وبقايا النظام السابق زادت الأمور سوءاً، حيث أنها استهدفت البنية الأساسية للعراق والفئات المهنية بالذات، الأمر الذي كان له نتائج اقتصادية معاكسة نظراً لما سببته من استنزاف العقول وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

٦٨ - وأضاف أن المسؤولية عن معالجة مسألة الأمن تمتد لتشمل المجتمع الدولي. ومع ذلك فإن الحكومة العراقية تبذل جهودها لتحقيق الاستقرار وتحسين حياة الأسرة بمساعدة المعلومات والإحصاءات الحديثة عن الأسر العراقية. ومن أجل ذلك، فإن التنسيق مستمر أيضا بين الوزارات ذات الصلة ومختلف المنظمات العربية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، كما أن الأهداف الأساسية لتحقيق العمالة المنتجة الكاملة وتوفير ظروف عمل لائقة للجميع أصبحت تدرج في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية للعراق، التي تتطلب تعبئة جميع الموارد المتاحة. ومن بين التدابير الأخرى المهمة يأتي الميثاق الدولي مع العراق لمدة خمس سنوات، والذي يهدف إلى بناء دولة آمنة وموحدة وفيدرالية وديمقراطية، تلتزم حكومة العراق بموجبه بمكافحة الفساد، ووضع إطار متين لميزانيها، وتعزيز المؤسسات الوطنية.

٦٩ - وبإيجاز، قال إن حكومته مصممة على تخليص العراق من ورطته الراهنة وإحداث تغيير كبير في سياساتها الإنمائية. ولكنها تتطلع أيضا إلى المساعدة الدولية لإعادة أعمار وتنمية عراق جديد. فالنوايا الطيبة والعقول المتفتحة والاحترام المتبادل هي عناصر حيوية لعودة شعب العراق إلى الحظيرة الدولية.

٧٠ - **السيد لانوس** (شيلي): قال إن سياسات الرعاية الاجتماعية مطلوبة بجانب النمو الاقتصادي، حتى يمكن تخفيف وطأة الفقر وتلبية احتياجات الأفراد الضعفاء في المجتمع. وأوضح أن النمو لم يخلق وظائف دائمة بل إن الإحصاءات تبين أنه سواء في شيلي أو في باقي أنحاء العالم، فإن فرص العمل تتناقص مع زيادة النمو الاقتصادي. كما أن خلق فرص عمل لا يعني بالضرورة رعاية اجتماعية أو وظائف بأجور أفضل. كما أن النمو الاقتصادي لم يفضي تلقائيا إلى تقليل الفوارق في الدخل، حيث أوضح مؤشر جيني Gini أنها لا تتأثر بتفاوت معدلات النمو. ولذا فإن

الاهتمام الرئيسي ينبغي أن يكون كفالة نظام حكومي من المزايا الاجتماعية لجميع المواطنين طوال حياتهم، مع توفير الفرص أمامهم للحصول على التعليم والعمل وحمايتهم من المرض والعجز. وفي إطار العولمة، ينبغي أن تكون الرعاية الاجتماعية توجهاً أساسيا لعمل الدولة.

٧١ - واستطرد قائلا إن شيلي حققت تقدماً ملموساً في الحد من الفقر في ظل ١٧ سنه من الحكم الديمقراطي، حيث انخفضت نسبة هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر خلال تلك الفترة من ٤٠في المائة إلى ١٣,٧في المائة من السكان. وقد استطاعت تحقيق هذه النتيجة بفضل نظام ذات ثلاث شعب للرعاية الاجتماعية. ففي ظل برنامج ''التضامن في شيلي''، قدمت مزايا اجتماعية لأبناء الشوارع، والمسنين الذين يعيشون بمفردهم. وغيرهم من المجموعات المعرضة للخطر. وبموجب برنامج ''شيلي تنمو بكم'' وفرت الرعاية لصغار الأطفال وعلى الأخص هؤلاء الذين يعيشون في أسر ذات دخل منخفض أو أسر الأم العاملة، بتوفير مرافق للرعاية النهارية مجانا وكفالة حقوق الأطفال المعترف بها عالمياً. أما الشعبة الثالثة فتتكون من ضمان فرص عمل برعاية اجتماعية للرجال والنساء، وتقديم نظام شامل للمعاش التقاعدي. وأضاف أن حكومة شيلي استطاعت بفضل إتباع كل هذه التدابير أن تتغلب على الفقر كما استطاعت أن تحقق بالفعل جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أن المثال الذي ضربته بلده يبين مدى ما يمكن تحقيقه عندما تلعب الدولة دورا ايجابيا في تنفيذ سياسيات اجتماعية لمكافحة الفقر وتوفير الرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين، وبالأخص أكثرهم ضعفا.

٧٢ - **السيد ماكانغا** (الغابون): قال إن بلده يشارك مشاركة كاملة في جميع الالتزامات الدولية في مجال التنمية الاجتماعية، وأن الغابون بناء على ذلك تطبق سياسة لمساعدة المعوقين ومن يعيشون في ظل الفقر، بمن فيهم المسنين.

٧٣ - وأضاف أن حكومته سنت تشريعاً لحماية المعوقين في الغابون، الذين كانت أعدادهم تقدر بنحو ١٠ آلاف شخص في عام ١٩٩٧. وهذه المساعدة من شقين، فهناك معونة مادية في شكل أجهزة للعظام وغيرها من المعدات، ومعونة مالية في شكل علاوات خاصة. أما بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، فقد أنشأت الغابون مدرسة وطنية للأطفال الذين لديهم مشكلة في السمع، ووحدة للمعوقين ذهنياً في مستشفى ليبرفيل الإقليمي. وعلى المستوى الدولي، وقعت الغابون على اتفاقية لإنشاء المعهد الأفريقي للتأهيل، كما وقعت على اتفاقية حقوق المعوقين وبروتوكولها الاختياري. وأعلن أن الهدف الرئيسي للحكومة هو ضمان استقلالية المعوقين ودمجهم في المجتمع.

٧٤ - واستطرد قائلا إنه اتفاقاً مع خطة عمل مدريد الدولية التي ووفق عليها عام ٢٠٠٢، قامت حكومته بتنفيذ استراتيجيات لمنع تهميش المسنين من أجل كفالة رعايتهم بواسطة أسرهم أو بواسطة مؤسسات متخصصة. وهدف الحكومة من ذلك هو إقامة ''مجتمع بلا مسنين'' طبقاً لتقاليد هذا المجتمع التي تحترم كبار السن.

٧٥ - وبالاضافة إلى تلك التدابير لحماية المجموعات الضعيفة من السكان، فقد انتهت الحكومة لتوها من مراجعة نظام الضمان الاجتماعي فيها بغرض توفير تغطية صحية شاملة، كما أنشأت صندوقاً وطنيا للتأمين ضد المرض. وأوضح أن الفقر المدقع يمثل واحداً من أخطر التحديات التي تواجه العالم. وفي هذا الصدد، جاء تشكيل المجموعة الأفريقية التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية، خطوة ايجابية للغاية. واستطرد قائلا إن البلدان الأفريقية مازالت تعاني من نقص الموارد رغم كل الجهود التي تبذلها. واختتم حديثه قائلا إن

تصنيف الغابون ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط، وضعها في موقف صعب للغاية، لأنها لم تعد تستفيد من التسهيلات التي تمنح إلى البلدان النامية، وأصبحت تخصص ٤٠ في المائة من ميزانيتها لتسديد ديونها.

٧٦ - **السيدة نيرلاند** (النرويج): تحدثت ممثلة لشباب النرويج، قائلة إن نقص فرص الحصول على المياه النقية والصرف الصحي السليم يمثلان واحدة من أخطر التحديات التي تواجه العالم، ولهما تأثيرهما الكبير على حياة الملايين من الأطفال والشباب. ففي المفاوضات التي دارت ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، طلبت دول بعينها تحرير خدمات المياه وفتحها أمام الشركات الأجنبية. ولكن هناك أمثله عديدة على ارتفاع الأسعار وتراجع فرص الحصول على المياه في البلدان التي خصخصت شبكات المياه. وأكدت أن المياه ليست سلعة يمكن إحلال سلعة أخرى محلها بسهولة. فالمشكلة ليست في الخصخصة بحد ذاتها. فالأمر المؤسف هو أن الاعتبارات التجارية تسبق في أغلب الأحيان مصالح الأفراد، بمن فيهم الأطفال والشباب. وطالبت بضرورة إشراك جميع السكان في أي عملية لصناعة قرار يتعلق باستخدام المياه.

٧٧ - وأضافت أنه ينبغي السماح للشباب بأن يتخذوا قرارات مستنيرة بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم، عملا بما جاء في اتفاقية حقوق الطفل، كما ينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات تكفل سماع صوتهم على المستويات المحلية والإقليمية والقطرية.

٧٨ - وفي ختام كلمتها قالت إنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على أن تساند مالياً ''صندوق الفرص للتنمية الحضرية بقيادة الشباب''، الذي أنشأه مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية.

٧٩ - **السيدة ديكاتشوفا** (جمهورية سلوفاكيا): تحدث كممثلة لشباب جمهورية سلوفاكيا، فقالت إن أكثر من ثلثي الشباب يعيشون في أفريقيا وآسيا، وأن الكثيرين منهم لا تتاح لهم فرصة التعليم الابتدائي، ولا الرعاية الصحية، ولا حقوق الإنسان الأساسية. ويواجه غيرهم قلاقل اجتماعية، ونقص الموارد المالية وغيرها من العقبات مثل العنصرية وكراهية الأجانب، وكلها لها تأثيرها السلبي على مشاركتهم في النظام الاقتصادي والاجتماعي.

٨٠ - وأكدت أن الشباب قادر على إيجاد حلول مبتكرة، وأن يقوم بدوره كصاحب مصلحة رئيسية في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولذا ينبغي إعطاؤهم الفرصة لكي يكونوا شركاء على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. ومن أجل ذلك، دعت الدول الأعضاء إلى منح الشباب فرصة التعليم التي تتفق واحتياجات سوق العمل، وأن تقيم مجتمعات تبدي احترامها لحقوق الإنسان الأساسية.

٨١ - وحثت الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ''متابعة برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها'' (A6261E2007/7).

٨٢ - **السيد كينغستون** (نيوزيلندا): قال إن حكومته لديها ثلاثة موضوعات إستراتيجية لها أولويتها في العقد القادم: التحول الاقتصادي، والهوية الوطنية، والأسرة، شبابها وشيوخها. وهذه الأخيرة تضم خمسة موضوعات فرعية متشابكة، احدها هو ''الشيخوخة الإيجابية''. وكلها موضوعات تعطي معلومات لعمليات التخطيط على مستوى الحكومة.

٨٣ - وأضاف أن التزام الحكومة بالموضوع الذي له أولويته وهو ''الأسرة، شبابها وشيوخها'' قد أسفر عن تمويل إضافي

لبرامج مساعدة المسنين، بما في ذلك زيادة تمويل خدمات المساعدة في المترل والرعاية المترلية.

٨٤ - وأعلن أن نيوزيلندا قد أنشأت مكتباً للمواطنين المسنين في عام ١٩٩٠، وهو المكتب الذي يترأس إستراتيجية الشيخوخة الايجابية في نيوزيلندا، ويتابعها ويروج لها. كما وضع سياسة لحماية حقوق ومصالح المسنين.

٨٥ - وأردف قائلا إن نيوزيلندا تعترف بأهمية التشاور المستمر مع المسنين في المجتمعات المحلية بشأن قضايا وضع السياسات. فبتشجيعها لمواصلة مشاركتهم في مجتمعاتهم المحلية، كفلت الحكومة استفادة جميع النيوزيلنديين من معارفهم وخبراتهم وتجارهم التي لها قيمتها.

٨٦ - **السيد غروم** (استراليا): تحدث كممثل لشباب استراليا، فقال إن تغير المناخ يمثل واحدة من أخطر شواغل الشباب في مختلف أنحاء العالم. وقال إن بإمكان الشباب أن يغيروا من سلوكياتهم بأسهل من غيرهم، وأن على العالم أن يستفيد من طاقتهم لتعزيز دور التعليم والتدريب في إيجاد حلول عالمية لتغير المناخ. وضرب مثلا لذلك بأن الشباب الاسترالي أدرك ضرورة تدارك نقص المياه، نتيجة لانتشار التوعية بالمياه في المدارس.

٨٧ - ومضى يقول إن عدداً من الشباب في استراليا يحتشدون لمساعدة من هم أقل حظاً منهم، مثل شباب السكان الأصليين والمهاجرين الجدد. كما أن الكثير من الشباب انضموا إلى حركة ''استراليا تجعل الفقر من أمور الماضي''. ورغم ذلك، فمازال هناك الكثيرون من الشباب المهمشين الذين يشعرون بعزلتهم عن المجتمع، وهم بحاجة إلى الاهتمام، لاسيما من الأمم المتحدة. وأعرب عن أمله في اعتماد القرار المعنون ''ملحق برنامج العمل العالمي للشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها'' (A/C.3/62/L.4).

٨٨ - واستطرد قائلا إن برنامج الحكومة الاسترالية للسفراء الشبان من أجل التنمية، قد مكن ٢١٠٠ شاب استرالي من المساهمة الايجابية في التنمية في مختلف أرجاء إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وأوضح أنه من المهم أن يشعر الشباب بأن الأمم المتحدة تصغي إلى صوتهم، وأن برنامج المندوبين الشبان هو خطوة هامة نحو هذا الهدف. وحث جميع الدول الأعضاء على التفكير في ضم ممثلين من الشباب إلى وفودها إلى الأمم المتحدة.

٨٩ - **السيدة أصمدي** (اندونيسيا): قالت إن التنمية التي محورها البشر، وهي إحدى الرسائل الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، مازالت قائمة في عام ٢٠٠٧ كما كانت آنذاك. ورغم أن العالم قد بذل جهوداً ضخمة لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده هذا المؤتمر، فمن المهم أن لا نغمض أعيننا عن التقدم المتفاوت الذي حدث داخل الأقاليم وفيما بينها.

٩٠ - وأضافت أن تغير المناخ يمثل تحدياً مخيفا، وأن مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المقرر عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ سوف يتيح فرصة اشتدت الحاجة إليها لتعاون دولي بشأن هذه المسألة.

٩١ - واستطردت قائلة إن اندونيسيا قلقة بشأن انعدام الأمن الاقتصادي للعمال المهاجرين، لاسيما الإناث، في أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم، وحثت الدول على تشجيع الحقوق والفرص المتساوية لهذه الفئة من العمال.

٩٢ - وقالت إن اندونيسيا ملتزمة من جانبها بالتقدم الاجتماعي، وأنها تخصص اكبر قدر من ميزانيتها الإنمائية لبرامج التعليم والصحة ومكافحة الفقر. كما أنها اتخذت خطوات لتشجيع الأنشطة التعاونية، بإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة الأجل.

٩٣ - ومضت تقول إنه انطلاقا من الإيمان بأن رخاء دولة ما يرتبط ارتباط وثيقا بالتركيب السليم للأسرة، اعتمدت اندونيسيا إستراتيجية ثنائية تجمع بين الجهود الفردية للأسر وسياسات الحكومة. فقد واصلت الحكومة-من خلال خطة العمل الوطنية الخاصة بالمعوقين-إثارة الوعي بقضية المعوقين باعتبارهم أعضاء منتجين في المجتمع، كما وفرت لهم التدريب المهني. وأوضحت أن اللجنة الوطنية للشيخوخة تعاونت تعاونا وثيقا مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تسليط الأضواء على المسائل المتعلقة بالشيخوخة على المستوى الوطني، كما تعاونت مع الحكومات المحلية على الصعيد المحلي. و أقرت الحكومة أيضا بدور الشباب في القضاء على الفقر، وسعت إلى تمكينهم من خلال عدة مبادرات مثل شبكة تشغيل الشباب.

٩٤ - وأضافت أن اندونيسيا ترحب بإقرار اتفاقية حقوق المعوقين وبروتوكولها الاختياري، اللذين وقعت عليهما. ودعت المجتمع الدولي إلى الامتثال لالتزاماته بوضع نهاية لانعدام الأمن الاقتصادي وعدم المساواة القائمين اللذين جلبتهما العولمة. وقالت إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل مناصرتها لتعزيز القدرات الوطنية باعتبارها إسهاما أصيلا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه من الضروري أن يكون هناك ارتباطاً وثيقاً بين لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.